

مقال

صراع في أعلى هرم السلطة

السلطات المنتخبة التشريعية والتنفيذية هي صانعة القرار وليس لقيادة الجيش وقادة الأجهزة الأمنية السبعة عشر وللمجمع الصناعي العسكري وجماعات الضغط المختلفة المسيطرة على الكونغرس والتيارات الأيديولوجية داخل الحزبين الرئيسيين أي دور في توجيهه أو تعطيل عملية صناعة القرار. هم لا يستطيعون أن يشرحوا مثلاً كيف حصل التخريب المتكرر والمنهجي لمحاولات ترامب الدبلوماسية للتقارب مع روسيا من قبل تكتل داخل الدولة العميقة ما زال يعتبر أنها التهديد الرئيسي بالنسبة إلى أميركا. هم تناسوا أن مبتكر مفهوم المجمع الصناعي العسكري والمحذر من خطره على الديمقراطية منذ عام 1961 هو الرئيس الأميركي دوايت ايزنهاور في خطابه الوداعي إلى الأمة وليس أي مفكر يساري. حسب سرديّة هؤلاء، نحن أمام مقاومة يديها مواطنون صالحون داخل الدولة وفي المجتمع حفاظاً على النظام الذي بناه الآباء المؤسسون وقيمه في مواجهة متسلل أخرج وصل إلى أعلى منصب في الدولة نتيجة قدرته على خداع وتضليل الرأي العام ومستفيداً من ثغر النظام الانتخابي الأميركي. والخاتمة طبعاً كما في الأفلام الهوليوودية هي انتصار الحق أي دولة القانون والمؤسسات.

السرديّة الأخرى عن خلفيات الأزمة هي التي يسوقها ترامب وأنصاره، ومفادها أن الدولة العميقة، التي أضحي بهاجمها علناً، في الولايات المتحدة أصبحت مرتبهة لمجموعة من النخب الاقتصادية والسياسية المعولة التي انفصلت مصالحها عن مصالح غالبية الأميركيين كانوا عمالاً أم مزارعين أم صناعيين. طبعاً، هم لا يقدمون تفسيراً وافياً لكيفية حدوث مثل هذا التحول، ولا يتطرقون إلى حقيقة أساسية، هي أن العولمة مشروع أميركي في الأصل جنت منه الولايات المتحدة أرباحاً هائلة على المستوى الاقتصادي والمالي، وأنه قام أولاً على التفوق العسكري والهيمنة الناجمة عنه قبل أي عامل آخر، وهو تفوق تسعى إدارة ترامب إلى تأييده وتخصص له ميزانية أسطورية (80 مليار دولار). مشكلة ترامب مع العولمة أن آخرين، وفي مقدمتهم الصين، استطاعوا الاستفادة منها للتحول إلى منافسين اقتصاديين بارزين للولايات المتحدة، وهو لا يملك أية وسيلة فعلية لمنع تعاطم قدراتهم. وبدل القبول بما أوصى به زبغنيو بريجنسكي، أحد كبار الاستراتيجيين الأميركيين، بأن تنظم الولايات المتحدة تراجعها لتكون «الأولى بين متساوين»، يعتقد ترامب بأن مزيجاً من خطابات التهديد والوعيد والسياسات الاقتصادية والتجارية العدوانية كفيلة بوقف انحدار بدأ منذ أكثر من عقدين لأسباب بنوية، وهو مستمر اليوم. لا يمكن فصل الأزمة السياسية الحالية في أعلى هرم السلطة في الولايات المتحدة عن الانحدار المستمر للقوة الأميركية. ما كان لخصم معن للعولمة في بعض جوانبها الأساسية ليصل إلى السلطة في واشنطن لولا التداعيات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للانحدار المشار إليه. القرن الواحد والعشرون لن يكون أميركياً.

وليد شرارة

الصراع في أعلى هرم السلطة بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب والدولة العميقة مستمر بقوة وبنحو لا سابق له في التاريخ المعاصر للولايات المتحدة. جميع رؤساء الولايات المتحدة يتعرضون لأشكال مختلفة من الضغوط ومن النقد العلني ومن حملات التشهير من قبل خصومهم السياسيين أو من قبل جماعات المصالح واللوبيات عندما تتضرر من سياساتهم. وقد أدى الصدام بين الرئيس الأميركي الأسبق جون كينيدي وبعض أجنحة الدولة العميقة، كما كانت قائمة أيام رئاسته، إلى اغتياله. لكننا اليوم أمام معركة أشرس وأوسع نطاقاً أدت إلى فرز حقيقي داخل أبرز مؤسسات الدولة وفي المجتمع وكذلك داخل الإدارة، والرئيس وأقرب المقربين إليه وإلى استقالة أو إقالة الفدرالي FBI والرئيس وأقرب المقربين إليه وإلى استقالة أو إقالة 13 من كبار المسؤولين حتى الآن، ومنهم أعضاء بارزين في الإدارة، خلال السنة الأولى من رئاسة ترامب: مستشار الأمن القومي مايكل فلين ومدير مكتب التحقيقات الفيدرالي جيمس كومي وكبير موظفي البيت الأبيض رينس بريوس ومستشار الشؤون الاستراتيجية في البيت الأبيض ستيف بانون وكذلك مستشار مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض سيباستيان غوركا. والآن بالنسبة إلى الولايات المتحدة أن هذا الصراع يتصاعد في ظل تحولات خطيرة ومتسارعة في بنية النظام الدولي وفي موازين القوى الإجمالية، السياسية والعسكرية والاقتصادية، التي حكمت العلاقات بين أطرافه أغلبها لغير مصلحتها وبأن الصراع المذكور سيكون عاملاً إضافياً من عوامل تراجع نفوذها على الصعيد العالمي.

سرديتان ساندتان تمنعان من فهم الخلفية الفعلية للأزمة السياسية الحالية، والكثيرون لا يستخدمون كلمة أزمة عند تحليل هذه التطورات الأميركية. وعن العامل أو العوامل الحاسمة التي سببها، وتحديداً العوامل الخارجية. الأولى يروجها المبشرون بالديمقراطية، أي الذين يعترفونها باعتبارها شبه عقيدة دينية، وحلاً سحرياً لجميع مشكلات المجتمعات عبر العالم وليست مجرد آلية لإدارة الصراعات السياسية والاجتماعية سلمياً قابلة للتطبيق جزئياً أو كلياً في سياقات جيوسياسية واقتصادية - اجتماعية محددة. يرفض هؤلاء بداية استعمال مفهوم الدولة العميقة للحديث عن مراكز قوى غير منتخبة تساهم بنحو رئيسي في عملية صناعة القرار في ديمقراطية «عريقة» كالولايات المتحدة. هذا التوصيف يصح برأيهم على الدول «النامية»، كانوا حتى فترة قريبة يقولون «متخلفة»، أو «الديمقراطيات» كما يسميها البعض، أي الأنظمة الديمقراطية شكلاً، حيث السلطات المنتخبة مجرد واجهة لمراكز صنع القرار الفعلي كما كانت الحال مع مجلس الأمن القومي في تركيا سابقاً وكما هي الحال مع مصر أو باكستان. أما في الولايات المتحدة، فمن البديهي بظنهم أن

الأجرب» الخاصة به، أكثر من عشرة أمراء، والأمراء الباقين في فندق «الريتز كارلتون» بينهم الوليد بن طلال، إلى سجن الحائر، ترجم على الأرض خشونة الصراع وعنفه. فالسجن السيئ السمعة، بات يخضع لسلطة ابن سلمان مباشرة، منذ صدور الأمر الملكي، القاضي بفصل «المباحث العامة» التي تشرف على السجن، عن وزارة الداخلية، واتباعها لـ«جهاز أمن الدولة» المستحدث في تموز الماضي، والذي يديره ولي العهد مباشرة.

تفاوت أجنحة الصراع يخل بالتوازن

الأحداث الأخيرة تشي بأن «قصر الحكم» في الرياض، أمام بداية مرحلة ربما هي الأخيرة في هذه الجولة من الصراع، الذي شكل عنواناً ثابتاً لعهد الملك سلمان، بعدما سمح لنجله «العجول»، بإقصاء منافسيه بتهم الفساد وغسل الأموال والاختلاس وعقد الصفقات الوهمية والرشوة وغيرها، إلى أن جعل أبناء أعمامه، ما بين سجين (من «الريتز») إلى «الحائر»، أو تحت الإقامة الجبرية كولي العهد السابق محمد بن نايف، أو بين موقوف كعبد العزيز بن فهد وسلطان بن تركي، أو ممنوع من السفر كمتعب وباقي المفرج عنهم من «الريتز»، خوفاً من أن يتحولوا إلى معارضين ضاعطين في الخارج.

سياسة ابن سلمان ضد الأمراء، جعلت الأسرة الحاكمة، تنقسم إلى مركزين متصارعين، غير متكافئين من حيث العدد للمرة الأولى، الملك وابنه من جهة، وعشيرات الأمراء المعارضين من جهة ثانية، فيما الأمراء البعيدون عن حلبة الصراع، قد تدفعهم التحولات وتفكك العقد الاجتماعي، الذي سببته إجراءات ابن سلمان في المملكة، إلى جهة ثالثة، أشبه بحركة «الأمراء الأحرار» السياسية، التي تشكلت في عام 1958 برئاسة طلال بن عبد العزيز (والد الوليد السجين)، في ظل صراع بين الملك فيصل والملك سعود على العرش، الذي انتهى بانقلاب أبيض على سعود بن عبد العزيز في عام 1964، وهي حركة حملت مبادئ مثل إنشاء حكم دستوري وبرلماني في البلاد، وفصل الأسرة الحاكمة عن الحكم، والمساواة بين الرجال والنساء وإلغاء العبودية، ولا تزال تلك المبادئ محركاً لكثير من الأمراء إلى اليوم.



القبائل، إلى تنظيم اجتماع طارئ والتوجه إلى إمارة الرياض، حيث مُنعوا من الدخول بأمر مباشر من محمد بن سلمان، فقرروا التوجه إلى أمام سجن الحائر للتجمهر هناك، وحين اقتربوا من بوابة السجن، بادرتهم حراس السجن بإطلاق رصاص عشوائي، أدى إلى تبادل إطلاق النار وسقوط عدد من القتلى من الطرفين، فيما أكد مغردون آخرون كثر، تحليق طيران مروحي مكثف فوق السجن في الرياض، وإغلاق الأجهزة الأمنية كافة الطرق المؤدية إلى القصر الملكي وقصر الحكم، إضافة إلى الطرق المؤدية إلى سجن الحائر، وسط انتشار واسع للحرب المصحفة التابعة لقوات الطوارئ وقوات المهمات الخاصة، بحسب المغردين.

بعيداً عن هذا السيناريو، أو أسباب السلطة لسجن الأمراء، إلا أن المشهد غير المسبوق في قصر محمد بن سلمان، باقتياد «قوات السيف

تقريراً يفيد بأن «إدارة ترامب تفكر في ضربة استباقية على كوريا الشمالية، حتى لو أثمرت المحادثات نتائج جيدة»، وذلك ضمن استراتيجية «كسر الأنف».

من جانب غير بعيد، رحبت موسكو

تظاهرة في سيول اعتراضاً على المفاوضات مع بيونغ يانغ (أ ف ب)



والولايات المتحدة المناورات العسكرية السنوية».

يُذكر أن كوريا الجنوبية والولايات المتحدة وافقتاً أخيراً على تأجيل بعض التدريبات إلى ما بعد المباريات، رغم أن البيت الأبيض لم يعترف بأن السبب هو الحرص على نجاح المحادثات، بل بررها من منطلق عملي لوجستي، كما أعلن وزير الدفاع، جيمس ماتيس.

وأياماً يكن التصعيد الأميركي الخطابي، فإن الحديث عن ضربة توجّه إلى كوريا الشمالية بات صعباً حالياً، في ظل الرفض الصيني والروسي وحتى الكوري الجنوبي. كذلك، يتعرض الرئيس الأميركي لتهديدات مباشرة لمستقبله السياسي بعد التحقيقات في اتصالاته بروسيا في الانتخابات الرئاسية، ولا يبدو أن الذهاب بعيداً في الملف الكوري سينقذه، ويضاف إلى ذلك الأزمة الأخيرة التي أثارها بسبب قراراته في ملفات عدة، منها وضع مدينة القدس المحتلة وخلافه مع «حلف شمال الأطلسي».

ديمتري بيسكوف. لكن هذه الأجواء «الإيجابية» أثار استئثار عن أسباب «التغير» المفاجئ. هنا يرى الأستاذ في جامعة هانوك للدراسات الأجنبية في سيول، ماسون ريتشي، أن «الاتفاق على إجراء محادثات عسكرية يظهر أن «كوريا الجنوبية تحاول الحفاظ على قوة الدفع للأمام»، ويقول إن «كل شيء من هذه المحادثة... أمر جيد بالنسبة إليهم (كوريا الشمالية)».

كذلك، قالت المتخصصة في الأمن الدولي والسياسة الاقتصادية في منتدى المحيط الهادئ (CSIS)، ناوكو أوكي، إن ما حدث يمثل «خطوات صغيرة في تخفيف حدة التوتر... لا تزال سيول وبيونغ يانغ بحاجة إلى تفاصيل مثل الكيفية التي سببها بها وفد كوريا الشمالية إلى الجنوب وأين سيكون سكنهما... من الممكن أن يؤدي الخلاف على هذه النقاط إلى إضعاف اتفاق الثلاثة». ونهت من أن «التقارب يمكن أن يستمر خلال دورة الألعاب، ثم ينفجر في الربيع عندما تجري كوريا الجنوبية

بالمباحثات المباشرة بين ممثلي الكوريين، داعية إلى «الامتناع عن أي خطوات من شأنها عرقلة الحوار المباشر بينهما»، في إشارة إلى الولايات المتحدة، كما جاء على لسان المتحدث باسم الكرملين

الأكثر تحفظاً الذي اتخذته الخارجية الأميركية»، مضيفاً أن هذا يظهر مرة أخرى «اتباعها نهجاً مستقلاً عن رئيس ديبلوماسية البلاد، ريكس تيلرسون (وزير الخارجية)». وذكرت الصحيفة بأن الإدارة الأميركية منذ تولّى ترامب «كانت ترسل إشارات متناقضة للغاية بشأن جاهزيتها للتفاوض مع بيونغ يانغ أو عدها». ولفتت الصحيفة إلى تجربة سابقة حينما حذر ترامب عبر «تويتر» تيلرسون من «إضاعة الوقت» في تحريك الاتصالات بين الدولتين، في إشارة إلى احتمال أن يتكرر مشهد شبيه في الوضع الراهن.

ورغم أن ترامب كان قد أعلن السبت الماضي، خلال اجتماعه مع أعضاء حكومته وقادة الكونغرس الجمهوري، أنه مستعد للحوار المباشر مع رئيس كوريا الشمالية من دون شروط، وكذلك رضاه عن الحوار بين الكوريتين الجنوبية والشمالية، فإن صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية نشرت يوم اجتماع الوفدين (الثلاثاء)